المقدمة

اولا- التعريف بموضوع البحث

من المعروف أن التنظيم الاداري يقوم على ركيزتين هما المركزية واللامركزية الإدارية، وتقوم الأخيرة وضمن واللامركزية الإدارية الاقليمية على وجود مجالس محلية منتخبة تمارس صلاحياتها واختصاصاتها في ضمن إشراف ورقابة السلطة المركزية.

وتباينت النظم القانونية في رسم ملامح التنظيم القانوني لمجالس المحافظات، لا بل أختلف التنظيم عبر الزمن داخل حدود النظام القانوني الواحد، وهذا مانجده واضحاً في العراق.

فقد شهد النظام الإداري في العراق بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ تحولاً كبيراً في طبيعة نظام اللامركزية الإدارية الذي نصَّ عليه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة(١١٦) بالقول (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية) الذي تمخَّض عنه صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم الذي وسع من صلاحيات مجلس المحافظة وطبق في حدود رقابة المحافظ عليه معبراً عن هاجس المشرع العراقي بتلافي آثار التجارب السابقة التي شهدت سيطرة السلطة المركزية على هذه المجالس، وتكريس ضمانة تجاه مركزية السلطة التنفيذية والخشية من دكتاتوريتها.

ثانيا- اسباب اختيار موضوع البحث:

١. عدم وجود دراسة بحسب اطلاعنا تتناول بالتحديد رقابة المحافظ على مجلس المحافظة، ومن هنا جاء بحثنا ليمثل إضافة إلى المكتبة القانونية.
٢. وضع معالجات لملامح الخلل والقصور التشريعي الذي انتاب تنظيم المشرع لرقابة المحافظ على مجلس المحافظة.
٣. إنَّ قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي أحدث تغييرا كبيرا في رقابة السلطة المركزية لذا كان لابد من تسليط الضوء على ملامح هذا التغيير.

ثالثا - مشكلة موضوع البحث:

تنطلق مشكلة البحث من فرضيات يحاول البحث الاجابة عنها وتتمثل بما يأتي:

١. مدى نجاح المشرع في تنظيم رقابة المحافظ على مجلس المحافظة
٢. تحري العوامل المؤثرة في رقابة المحافظ على المجالس المحلية.
٣. بحث المؤشرات التي أفرزها الواقع التطبيقي بشأن الرقابة.

رابعا- نطاق البحث

يتحدد نطاق البحث بدراسة رقابة المحافظ على القرارات الصادرة من مجلس المحافظة دون غيرها من الاعمال القانونية وعبر الدول المحددة في منهج البحث.

خامساً- منهجية البحث

ستتبع لدراسة هذا الموضوع ولغرض الوصول الى أهدافها المنهجيين الآتيين:

١. المنهج المقارن مع الدول التي تمتلك تجربة في مجال البحث وذلك عبر تناول القانونين المصري والفرنسي.
٢. المنهج التحليلي: عبر تحليل النصوص القانونية وآراء الفقهاء وما تيسر من أحكام القضاء في الدول محل المقارنة، بغية الوصول لصياغة نموذج قانون أمثل لرقابة المحافظ على مجلس المحافظة.

سادسا- تقسيم خطة البحث

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة سنقوم بتقسيم خطة البحث على فصلين، يخصص الاول لدراسة مفهوم رقابة المحافظ على قرارات مجلس المحافظة، وسنبحثه في مبحثين نتناول في الاول مفهوم المحافظ ومجلس المحافظة وأمّا الثاني فنبحث فيها التكييف القانوني لرقابة المحافظ على قرارات مجلس المحافظة، وامّا الثاني سنبحث فيه الإطار القانوني لرقابة المحافظ على قرارات مجلس المحافظة وفعالية هذه الرقابة وسنتناوله في مبحثين نتناول في الأول الحدود القانونية لرقابة المحافظ على قرارات مجلس المحافظة وآثارها، وأمّا الثاني فنتناول فيه فعالية هذه الرقابة.